

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين .

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

جهة التمييز : بتاريخ ٢٠١٥/١/١٢ قدم القرار الصادر عن محكمة الجنايات في
القضية رقم (٢٠١٤/٤٨٠) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ والقاضي بالحكم على المتهم
بالإعدام شنقاً .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. أخطأت محكمة الجنايات في قرارها حيث جاء مجحفاً بحق المميز ومخالفاً للأصول
والقانون .

٢. أخطأت محكمة الجنايات بعدم تعديل التهمة إلى جنحة القتل المقترن بالعدر المخفف
حيث إن المميز أقدم على فعله وهو تحت تأثير سورة الغضب الشديد آلت به أفقدته
تفكيره وتدبره عواقب الأمور .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بقرارها المميز من جهة أنه يشوبه القصور في التعليل والتسبيب .

٤. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من جهة أن تطبيق القانون على الواقع قد جاء مخالفاً للأصول .

الطلب :

- التمس قبول التمييز شكلاً لتقديمه قانوناً كون آخر يوم من المدة كان عطلة رسمية بموجب قرار رئيس الوزراء وفي الموضوع نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني حسب الأصول .

وبتاريخ ٢٠١٥/١/٤ رفع نائب عام الجنايات الكبرى قرار الحكم الصادر إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتماً تأييده.

وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٦٠/٢٠١٥/٤/٢) قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

lawpedia.jo

القرار

بالتدقيق والمدولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم ،

التهمتين التاليتين :

- ١- جناية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات.
- ٢- جنحة حمل وحياسة أداة حادة وراضة وفقاً للمادتين (١٥٥ و١٥٦) عقوبات .

بالتدقيق،،

في أوراق هذه الدعوى والبيانات المقدمة فيها تجد المحكمة أن الواقعة الثابتة في هذه الدعوى والتي قنعت بها محكمتنا تتلخص في أن المغدورة " زوجة للمتهم / حيث أنجب منها عشرة أبناء وقد تزوج المتهم المغدورة في عام ١٩٨٧ وانفصل عنها وطلقها في عام ٢٠١٠ وقد تزوجت المغدورة بشخص آخر وتطلقت منه وأعادها المتهم إلى عصمته في عام ٢٠١٣.

وقبل شهرين من واقعة هذه الدعوى كان المتهم يشك في تصرفات المغدورة فقط لأنها تخرج من المنزل وهي تضع مكياجاً مثلها مثل أي امرأة أخرى ومنذ تلك الفترة " أي قبل شهرين من واقعة هذه الدعوى والمتهم يفكر ويتدبر مسألة الخلاص من زوجته المغدورة وقتلها وقد استقر به تفكيره على قتلها وهي نائمة وقد أعد لذلك أداة حادة " وهي قطعة حديد تشبه السكين وبطول ٣٠ سم " تسمى مبسطة حديد وكذلك أعد مطرقة حديدية وقد قام بتخبئة الأداة الحادة في الطابق الأرضي حيث إنه يسكن والمغدورة في الطابق الثالث وكان ذلك في مساء يوم ٢٠١٣/١٢/٢١ ودخل المتهم إلى غرفة نومه هو وزوجته المغدورة وبقي بها حتى تأكد أن المغدورة قد استغرقت بالنوم ونزل إلى الطابق الأرضي وأحضر الأداة الحادة الموصوفة " المبسطة " وعاد بها إلى غرفته وحيث تأكد من نوم المغدورة فقام مباشرة بالهجوم على زوجته المغدورة حيث كانت الساعة الثالثة والنصف فجراً وضرب المغدورة بواسطة المطرقة الحديدية عدة ضربات قوية على رأسها وكذلك أخذ يطعن المغدورة بواسطة الأداة الحادة الموصوفة عدة طعنات في عنقها وصدرها وظهرها وذلك بقصد قتلها وإزهاق روحها ، حيث استيقظت المغدورة على أثر تلك الضربات والطعنات وحاولت مقاومة زوجها المتهم ، إلا أن المتهم قام بوضع مخدة على وجهها ، وذلك كي يضعف مقاومتها ولكي يكمل فعله وهو قتل المغدورة ، وبالفعل أكمل المتهم ضربه وطعنه للمغدورة بواسطة الأداة الحديدية " المبسطة " وكذلك بواسطة المطرقة الحديدية حتى تأكد أنها قد فارقت الحياة ولم تعد تتحرك أو تقاوم .

وفي القانون،،

وجدت المحكمة إن لجناية القتل المقصود أركاناً ثلاثة هي :

١. محل الجريمة : وهو الإنسان الحي .

٢. الركن المادي : وعناصره :-

- أ- السلوك الإجرامي المتمثل بفعل القتل .
 - ب- النتيجة الجرمية وهي وفاة المجني عليه.
 - ج- العلاقة السببية وهي ارتباط النتيجة " وفاة المجني عليه" بالسلوك الإجرامي " فعل القتل بحيث إنه لولا ذلك الفعل لما حصلت تلك النتيجة .
٣. القصد الجرمي : بعنصريه العام والخاص .

وقوام القصد العام في جناية القتل هو العلم والإرادة أي العلم بماهية فعل القتل وإنه يقع على إنسان حي ومن شأنه أن يؤدي إلى وفاته ، وإرادة إحداث فعل القتل إرادة تتوفر فيها حرية الاختيار .

أما القصد الخاص : فهو اتجاه نية الجاني إلى إزهاق روح المجني عليه ، وتستدل المحكمة على توفر نية القتل وإزهاق روح المجني عليه لدى الجاني من خلال ظروف الدعوى وملابساتها والأداة المستخدمة فيها ومكان الإصابة من جسم المجني عليه فيما إذا كانت الأداة قاتلة بطبيعتها أو أنه يمكن استخدامها للقتل .

ومحكمةنا تجد من فعل المتهم المتمثل بطعنه للمغدورة عدة طعنات على رقبتها ورأسها بواسطة أداة حادة وضربها على رأسها بواسطة مطرقة معدنية قاصداً قتلها وإزهاق روحها ، مما أدى إلى وفاتها نتيجة تلك الأفعال وارتبطت بها برابطة السبب بالمسبب .

وأما عن ظرف سبق الإصرار " العمد " وفق أحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات الذي أسندته النيابة العامة للمتهم ، فإن المحكمة تجد إن المادة (٣٢٨) عقوبات قد نصت على أنه ((يعاقب بالإعدام على القتل قصداً)) :

١. إذا ارتكب مع سبق الإصرار ، ويقال له " القتل العمد " .

وباستقراء المحكمة لنص المادة المذكورة أعلاه تجد إن المشرع الجزائي الأردني قد استلزم لقيام هذه الجناية إضافةً إلى وقوع القتل القصد توافر ظرف مشدد إلا وهو سبق

الإصرار " أي العمد" وقد عرف المشرع الأردني ظرف سبق الإصرار ضمن المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات بأنه " القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جنائية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط " .

كما عرف الفقه الجنائي سبق الإصرار " العمد " بأنه تفكير الفاعل في الجريمة تفكيراً هادئاً متروياً قبل أن يصمم عليها وقبل الإقدام على تنفيذها ، فالعمد أو سبق الإصرار يفيد سبق وجود مشروع إجرامي في ذهن الجاني وهو بالتالي يرتبط بالقصد الجرمي وبدرجة كثافة هذا القصد .

وقد أجمع الفقه الجنائي والقضاء على أن ظرف سبق الإصرار " العمد " عنصرين وهما :

١. عنصر العزم أو التصميم السابق :

وهو العنصر الذي أشار إليه المشرع الأردني ضمن سياق عبارته الواردة ضمن المادة (٣٢٩) عقوبات حينما قال ((سبق الإصرار هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب ...)) .

وهذا العنصر يفترض مرور مدة زمنية بين العزم على ارتكاب الجريمة وبين تنفيذها بحيث يمكن القول بأنه خلال هذه المدة الزمنية قد استقر عزم الجاني وهدأت نفسه إلا أن مرور المدة الزمنية ليس شرطاً مطلوباً لذاته بل هو قرينة دالة على الهدوء في التفكير والروية . لذا فإن هذه المدة الزمنية تختلف من حالة لأخرى .

٢. عنصر التفكير والتدبير :

فعلى الرغم من عدم تطرق المشرع لهذا العنصر ضمن المادة (٣٢٩) عقوبات إلا أن جل الفقهاء الجنائيين وتواتر اجتهاد محكمة التمييز الأردنية الموقرة قد انفقوا على وجوب توافره .

ويعتبر هذا العنصر جوهر العمد إذ يجب أن يكون الجاني قد تدبر وفكر فيما يريد

إتيانه ورتب عواقبه ثم ينفذ جريمته وهو مطمئن هادئ البال .

وبما أن سبق الإصرار " العمد " يرجع إلى النية الداخلية لدى الجاني والتي تتضح وتتجلى من خلال إصراره على ارتكاب الجريمة وإن ذلك لا يمكن اكتشافه أو إثباته إلا إذا توجت بمظاهر خارجية وهي الأفعال المادية التي تقع من الجاني والتي تدل على ما كان يضمرة في نفسه من قبل . " لطفاً انظر قرار محكمة التمييز الأردنية الموقرة تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/١١٦٤ " .

وبرجوع المحكمة إلى الثابت لديها من الأوراق والتي قنعت بها تجد أن أفعال المتهم " الثابتة بحقه من تفكيره بقتل زوجته المغدورة وعقده العزم على قتلها منذ فتره شهرين قبل واقعة القتل وقد أعد لذلك أداتين للقتل وهما الأداة الحادة التي تشبه السكين الموصوفة والمطرقة الحديدية وهي عبارة عن شاكوش والتي كان يبحث عنها المتهم وقت عصر اليوم السابق ليلة الجريمة وقد كان المتهم مصراً على أبنائه لإحضارها له وقد قام بإخفاء الأداة الحادة في الطابق الأرضي بعد أن انتهز فرصة نوم المغدورة بجانبه على السرير ونوم بقية أبنائه في غرفهم وانتظاره وتحينه الفرصة الملائمة وهي الساعة الثالثة والنصف فجراً ومن ثم نزل إلى الطابق الأرضي واحضر الأداة الحادة وعاد إلى الطابق الثالث ودخل إلى غرفة النوم مكان تواجد المغدورة وأقدم على ضرب المغدورة بالمطرقة الحديدية على رأسها عدة ضربات كما وطعنها عدة طعنات بالأداة الحادة الموصوفة في رقبتها وصدرها ووضع المخدة على وجهها لمنع مقاومتها ولضمان الإجهاز عليها وإزهاق روحها .

أضف إلى أن المحكمة تجد إنه لم يحدث في ليلة الجريمة أو ما سبقها بفترة أية مشاكل فيما بين المتهم وزوجته المغدورة مما تستدل منه المحكمة على توافر ظرف سبق الإصرار " العمد " في أفعال المتهم تلك ، مما يستوجب معه تجريم المتهم بجناية القتل العمد وفق أحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات المسندة له من قبل النيابة العامة .

وحيث إن المتهم استعمل أداة حادة وراضة في قتل المغدورة مما يستوجب معه إدانته بجنحة حمل وحيازة أداه راضة وحادة وفق أحكام المادة (١٥٥) من قانون العقوبات

المسندة إليه من قبل النيابة العامة .

أما بخصوص ما أورده وكيل الدفاع في مرافعته المتعلقة بتعديل وصف التهمة بحق موكله المتهم كون ما أقدم على فعله المتهم كان لما أبدته المغدورة من اعترافات للمتهم بأنها على علاقة جنسية مع طليقها السابق وإن ذلك " أي العلاقة الجنسية قامت بها المغدورة أثناء وجودهما على فراش الزوجية وغير ذلك مما ادعاه المتهم من سلوك للمغدورة وكون هذا الادعاء لم يساند بدليل أو بيينة بل جاء قولاً مرسلًا وينفيه ما ورد بشهادات شهود النيابة "أبناء المغدورة" ، ومن ثم فإن المحكمة لن تأخذ بهذا الادعاء وتطرحة جانباً .

وعليه وبالإستناد على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل العمد وفق أحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات.

٢. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وراضة وفق أحكام المادة (١٥٥) من قانون العقوبات والحكم عليه عملاً بأحكام المادة (١٥٦) من قانون العقوبات بالحبس لمدة شهر والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأدوات المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبإستناد المحكمة عليه تقرر وعملاً بأحكام المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالإعدام شنقاً .

وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الحكم عليه بالإعدام شنقاً ، ومصادرة الأدوات المضبوطة .

وعن أسباب التمييز :

وعن السبب الثاني ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى لجهة عدم تعديل التهمة إلى جنحة القتل المقترن بالعدر المخفف .

وفي ذلك نجد وحتى يستفيد فاعل الجريمة من العذر المخفف يتوجب أن يقدم على فعلته بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه الأمر الذي لم يتوافر في هذه الدعوى وفي الزعم بأن المغدورة اعترفت للمتهم بأنها على علاقة جنسية مع طليقها السابق زعماً مجرداً من الدليل الذي يدعمه مما يستدعي رد هذا السبب .

وعن باقي الأسباب القائمة على تخطئة محكمة الجنايات بالنتيجة التي توصلت إليها واستخلاصها لواقعة الدعوى وتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وباستعراضنا لأوراق الدعوى وبياناتها نجد وبصفة محكمتنا محكمة موضوع عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

أولاً : من حيث الواقعة الجرمية :

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً وسليماً من خلال بيانات قانونية ثابتة في الدعوى لها ما يؤيدها دللت عليها وضمنت قرارها فقرات وهي التي عولت عليها في تكوين عقيدتها وهي بيانات جاءت متساندة ومؤيدة لبعضها لم يرد ما يناقضها أو يدحضها متفقين بدورنا مع استخلاص محكمة الجنايات الكبرى لواقعة الدعوى .

ثانياً : من حيث التطبيقات :

فإن من المستقر عليه فقهاً وقضاً أن لجريمة القتل قصداً مع سبق الإصرار عناصرها الخاصة المكونة لها وهي تفكير الجاني بالجريمة والتفكير بارتكابها ومن ثم تهيئة الأداة الجرمية ثم التنفيذ الذي يسبقه هدوء بال وراحة نفسية واستقامة التفكير وحسن إدراك نتائج فعله والرضا بذلك والمدة الزمنية التي تشكل عنصراً من عناصر العمد ولا

يمكن تحديدها باختلافها باختلاف الأشخاص والظروف التي يعود أمر تقديرها لقاضي الموضوع والعبارة ليس بمضي الزمن ما بين التفكير بالجريمة وبين وقوعها بغض النظر عن طول هذه المدة أو قصرها وإنما العبارة بما يقع في ذلك الزمن من هدوء وراحة بال ووعي وإدراك وتفكير وتدبير .

وحيث إن الثابت أن المتهم أقدم على قتل المغدورة

بتصميم مسبق حيث كان قد بيت النية بالمعنى المقصود بالمادة (٢٣٩) من قانون العقوبات وأنه ومنذ ما يقارب الشهرين من واقعة قتل المغدورة فجر يوم ٢٠١٣/١٢/٢٢ فكر في قتلها وبيت النية على تنفيذ ما انتواه معداً لذلك أدوات القتل وهي الأداة الحادة من طرفيها بحدود (٣٥) سم وأداة راضة عبارة عند شاكوش كان يبحث عنها منذ عصر اليوم السابق لجريمته والإصرار على أبنائه لإحضارها بحجة إصلاح باب غرفة النوم العائدة له وللمغدورة وإخفاء أداتي الجريمة في الطابق الأرضي وتحين الفرصة المواتية لارتكاب فعلته بعد نوم المغدورة ونوم أبنائه وفي الساعة الثالثة والنصف فجرأ أقدم على تنفيذ ما انتواه حيث نزل إلى الطابق الأرضي وأحضر أدوات القتل التي سبق له وأعدّها وعاد إلى غرفة نومه في الطابق الثالث حيث كانت المغدورة نائمة وأقدم على ضربها بالمطرقة الحديدية (الشاكوش) على رأسها عدة ضربات واتبعها بطعنها بالأداة الحادة على أنحاء متفرقة في رقبته وصدورها ووضع المخدة على وجهها لضمان الإجهاد عليها حيث فارقت الحياة نتيجة ضربات المتهم لها .

هذه الأفعال التي قارفها المتهم وعلى النحو الذي سلف تشكل جنائية القتل العمد بالمعنى المقصود بالمادة (١/٣٢٨) من القانون وكما انتهى لذلك قرار الحكم المميز .

ثالثاً : من حيث العقوبة :

نجد إن المميز أرفق مع لائحة تمييزه إسقاط حق شخصي من عدد من ورثة المغدورة ولم يتسنى لمحكمة الجنايات الكبرى الاطلاع على هذه الأوراق وبيان رأيها فيها إذ كانت تشكل سبباً مخففاً تقديرياً أم لا لورودها إلى محكمتنا بعد صدور حكم محكمة الجنايات الكبرى الأمر الذي يستدعي نقض الحكم المميز من هذه الجهة .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإن ردنا على أسباب تمييز المميز ما يكفي للرد عليه فنحيل إليه تحاشياً للتكرار وبالبناء على ما تقدم تقرر :
أولاً : تأييد القرار المميز من حيث استخلاص الواقعة الجرمية والتطبيقات القانونية.

ثانياً : نقض القرار المميز من حيث مقدار العقوبة وإعادة الأوراق إلى مصدرها للتحقق من صحة إسقاط الحق الشخصي عن المتهم من كافة الورثة الشرعيين وفقاً لحجة حصر إرث أصولية للمغدورة .

ثالثاً : إعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف.أ.

lawpedia.jo